



الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٨  
وبرنامج عملها لعام ٢٠١٩

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الملحق رقم ٣٤



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٨ وبرنامج  
عملها لعام ٢٠١٩



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	بيان المهمة .....
٥	رسالة من الرئيسة .....
٨	الأول - مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٨ .....
٩	ألف - التواصل مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى .....
١٠	باء - التقارير الصادرة في عام ٢٠١٨ .....
١٦	جيم - التحقيقات .....
١٧	دال - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها .....
١٩	الثاني - التوقعات لعام ٢٠١٩ .....
٢٠	الثالث - برنامج العمل لعام ٢٠١٩ .....
	المرفقات
٢٥	الأول - حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٨ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ .....
٢٦	الثاني - حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها للتوصيات المقبولة، ٢٠١٠-٢٠١٧ .....
٢٧	الثالث - قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ .....
٢٨	الرابع - تكوين وحدة التفتيش المشتركة .....
٢٩	الخامس - برنامج العمل لعام ٢٠١٩ .....

## بيان المهمة\*

تهدف وحدة التفتيش المشتركة إلى ما يلي:

- (أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها المتعلقة بالرقابة على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛
- (ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية بتنفيذ الولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛
- (ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- (د) تحديد أفضل الممارسات، واقتراح معايير مرجعية، وتيسير تبادل المعلومات على نطاق المنظومة.

\* انظر المرفق الأول من الوثيقة A/66/34 بشأن الإطار الاستراتيجي المنقح لوحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩.

## رسالة من الرئيسة

عملاً بالفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، يُشرفني أن أقدم التقرير السنوي للوحدة. ويتضمن التقرير سرداً للأنشطة التي اضطلعت بها الوحدة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ومخططاً لبرنامج عملها لعام ٢٠١٩.

ويستجيب عمل وحدة التفتيش المشتركة، بوصفها هيئة رقابية خارجية مستقلة مكلفة بتطبيق منظور شامل للمنظومة ككل، منذ سنوات خلت للاحتياجات الحالية للهيئات التشريعية، بهدف تقديم مساهمات جديدة في إطار ولاية الوحدة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمحافظة على التزام الوحدة الطويل الأمد بتعزيز المساءلة والتعلم والتحسين داخل منظومة الأمم المتحدة.

فعلى سبيل المثال، كان من دواعي سرور الوحدة أن تتمكن، عن طريق تعديل التنفيذ على مراحل لبرنامج العمل المقرر مسبقاً، من الاستجابة في الوقت المناسب لطلب الجمعية العامة إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. ويبيّن استعراض لاستيعاب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لبحوث السياسات وكذلك استعراض للحوسبة السحابية أن ثمة جهوداً تجري لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وكذلك، يستهدف استعراض لنهج إدارة التغيير في المنظمة دعم الجهود التي يمكن أن تعزز نجاح الإصلاحات الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة واستدامتها.

ويسهم استعراض فرص تحقيق مكاسب في الكفاءة في خدمات الدعم الإداري من خلال التعاون بين الوكالات في عملية إعادة التنظيم الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في حين أن استعراض برامج التدريب الداخلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة يقدم أفكاراً متعمقة بشأن سبل تحسين تلك البرامج. ويبيّن هذان الاستعراضان، إلى جانب استعراضات فرادى المنظمات، مثل الاستعراضين المتعلقين بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الطيران المدني الدولي، وجود تركيز على الكفاءة والتنظيم والإدارة السليمين. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم استعراضان - بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبشأن تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات في الأمم المتحدة - أهداف تعزيز الإدماج والمساواة. وفي أعقاب الحوار الذي أجري مع المنظمات بشأن التوقيت المناسب، بدأت الوحدة في عام ٢٠١٨ استعراضها لدمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة. ويمثل الانتهاء من إجراء استعراض على نطاق المنظومة للسياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات والشروع في عام ٢٠١٨ في استعراض لوظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة والاستعراض الجاري للجان الرقابة، أنشطة تعزز عمل الوحدة الوثيق في مجال المساواة والنزاهة.

وتعزز جدوى برنامج عمل الوحدة وقيمه من جراء استمرار ورود مساهمات من المنظمات والتنسيق مع هيئات رقابية أخرى. ودمعماً لتعزيز الحوار مع المنظمات، عُقدت عدة اجتماعات مع رؤساء المنظمات والإدارات ومن المقرر أن تعقد اجتماعات كثيرة أخرى في عام ٢٠١٩، بما يشمل العمل المستمر مع الشبكات المهنية.

وستقوم الوحدة، لزيادة جدوى عملها في الوقت الراهن، بإعداد إطارها الاستراتيجي للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٩ وخطة متوسطة الأجل للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤. وسيشكل

ذلك نشاطاً هاماً للوحدة في عام ٢٠١٩. وستغتنم الوحدة هذه الفرصة لزيادة اتساقها الاستراتيجي مع الأولويات التي تتناول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومع الإصلاحات الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وتتوقف قيمة الاستثمار الموظف وتأثير عمل وحدة التفتيش المشتركة أساساً على الاستخدام الفعال لمتجانتها، ولا سيما من خلال تنفيذ التوصيات المقدمة. ولا يزال بلوغ ذلك الهدف يستلزم إجراء تحسينات في صفوف جميع الجهات صاحبة المصلحة التي تتحمل مسؤولية مشتركة عن الرقابة على الفعالية التنظيمية - الرؤساء التنفيذيون والأمن العام، والهيئات التشريعية للمنظمات، والجمعية العامة ووحدة التفتيش المشتركة. وأكدت الجمعية في عدد من قراراتها ضرورة أن تولي الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة الاعتبار الكامل لتقارير الوحدة وتوصياتها.

ولاحظت الوحدة أن ذلك أدى إلى تحسن الاهتمام الفعلي بتقاريرها وتوصياتها واستخدامها في بعض المنظمات. وترد فيما يلي أمثلة على ممارسات جيدة ناشئة. ففي بعض المنظمات، تقدم تقارير الرئيس التنفيذي مشفوعة بقائمة بتقارير الوحدة ومذكراتها الصادرة خلال السنة السابقة. ويصدر موجز وقائمة بجميع التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية والرؤساء التنفيذيين مع ما يقابلها من تعليقات صادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين و/أو ردود الإدارة. وفي بعض الحالات، يتضمن البيان المقدم وثيقة ترد فيها حالة قبول المنظمة للتوصيات السابقة المقدمة من الوحدة وتنفيذها لها.

وتيسر هذه الممارسة اتخاذ قرارات مستنيرة وتحديد مسارات عمل ملموسة تماشياً مع المسؤولية الرقابية المشتركة الواقعة على عاتق الوحدة والدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة فيها. ولكن هذه الممارسة غير متبعة حالياً في غالبية المنظمات. وستقوم الوحدة برصدها والإبلاغ عنها بوتيرة أكثر انتظاماً في عام ٢٠١٩. ولعلّ الجمعية العامة تود أن تكرر طلبها إلى جميع الرؤساء التنفيذيين وأن تدعو الهيئات التشريعية للمنظمات التي لم تعتمد هذه الممارسة بعد إلى اعتمادها، بغية تحسين قيمة التوصيات على نطاق المنظومة.

ويؤدي نظر الجمعية العامة في تقارير الوحدة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة إلى زيادة التبادل الموضوعي من أجل مواصلة تعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة. ولا ينطبق هذا الأمر تماماً عندما تدرج تقارير الوحدة للنظر فيها إلى جانب تقارير موضوعية أخرى تتناول الموضوع أو المجال نفسه. ومن أجل زيادة الحوار والاستخدام الفعليين، ستؤدي الوحدة دوراً استباقياً في تبادل معلومات عن تقاريرها قبل أن تنظر فيها الجمعية العامة. وسيشمل ذلك تقديم عروض غير رسمية عن تقاريرها إلى مجموعات الجهات صاحبة المصلحة في نيويورك وحينئذٍ للتشجيع على إجراء مناقشات متعمقة بشأن الاستنتاجات والتوصيات. وتشمل التدابير الداخلية الأخرى إعداد تقارير أكثر إيجازاً، وتقديم ملخصات قصيرة ولحات عن التقارير، وحينئذٍ ممكن، إعداد ورقات تقنية تكميلية تتسم بالأهمية فيما يتعلق بالتنفيذ.

وتسعى وحدة التفتيش المشتركة، وفقاً للفقرة (٤) من المادة ٥ من نظامها الأساسي، إلى دعم مهمة التقييم التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمشاركة في الحوار بشأن التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وفي عام ٢٠١٩، ستسعى الوحدة، استناداً إلى خبرتها السابقة، إلى المشاركة على نحو أكبر في ذلك الحوار بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز هذا التقييم، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢.



---

ويتطلب عمل الوحدة جهوداً مكثرة ومتضافرة من المفتشين وموظفي الأمانات وتعاوناً تاماً من المنظمات المشاركة في الوحدة. وأنّوه بالعمل المنجز وأتطلع إلى تنسيق تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٩.

(توقيع) سوکاي إيلي بروم - جاكسون

الرئيسة

جنيف، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

## الفصل الأول

### مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٨

- ١ - عملت الوحدة في عام ٢٠١٨ على ١٥ مشروعاً. وشملت تلك المشاريع ٤ مشاريع رحلت من عام ٢٠١٧، وهي: فرص تحسين الكفاءة والفعالية في خدمات الدعم الإداري عن طريق تعزيز التعاون بين الوكالات؛ واستعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ واستعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات في منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة.
- ٢ - واستهلكت الوحدة المشاريع التالية في عام ٢٠١٨: التقرير المرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)؛ وتحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات في منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز استيعاب البحوث المتعلقة بالسياسة العامة لخدمة خطة عام ٢٠٣٠؛ وإدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة؛ وإدارة التغيير المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة: الدروس المستفادة واستراتيجيات المستقبل؛ واستعراض لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض إدماج الحد من مخاطر الكوارث في أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ واستعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واستعراض التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي. وبعد ذلك قررت الوحدة تعليق استعراضها لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ضوء الاستعراضات الأخرى التي استهلكتها هيئات أخرى. ومنذ ذلك الحين، استأنفت الوحدة عملها على المشروع لانتهاؤه منه في عام ٢٠١٩.
- ٣ - وخلال عام ٢٠١٨، قررت الوحدة أن تضيف إلى برنامج العمل لعام ٢٠١٨ استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق.
- ٤ - ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير بيان عن حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٨ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وترد في الفرع بء من هذا الفصل موجزات الاستعراضات المنجزة.
- ٥ - وفيما يتعلق بالأنشطة غير المتصلة بالمشاريع، واصلت الوحدة تحسين إجراءات وعمليات عملها وبذلت جهوداً لزيادة تحسين نوعية النواتج بتنقيح بعض أدوات ونهج عملها في إعداد برنامج العمل وتنفيذه. كما بذلت مزيداً من الجهود بهدف تحسين التنسيق وتعزيز التفاعل مع أمانات لجان الجمعية العامة المعنية، ومع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفرع ألف من هذا الفصل.
- ٦ - وتلفت تقارير وحدة التفتيش المشتركة الانتباه بشكل متزايد داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويتضح ذلك من تزايد الدعوات الموجهة إلى الوحدة لتقديم ورقات ومشاركته في المؤتمرات وحلقات العمل مع شركاء التنمية وأفرقة الخبراء والأفرقة العاملة المواضيعية بشأن طائفة واسعة من المواضيع المرتبطة بعمل الوحدة.

٧ - وبقي تكوين الوحدة على حاله في عام ٢٠١٨، حيث تتألف من ١١ مفتشاً (برتبة مد-٢) يساعدهم في أداء مهامهم أمين تنفيذي (برتبة مد-٢)، وتسعة موظفين لشؤون التقييم والتفتيش (٢ برتبة ف-٥، و ٣ برتبة ف-٤، و ٣ برتبة ف-٣، وواحد برتبة ف-٢)، ومُحَقِّق (برتبة ف-٣)، وخمسة مساعدين لشؤون البحوث (من فئة الخدمات العامة من الرتبين خ ع-٧ و خ ع-٦). وواصل أربعة موظفين من فئة الخدمات العامة تقديم الدعم إلى الوحدة في مجالات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الوثائق والتحرير فضلاً عن أشكال أخرى من الدعم.

٨ - وقد أثر شغل جميع الوظائف المأذون بها في أمانة الوحدة، إلى جانب المساهمة التي يقدمها الموظفون الفنيون المبتدئون والمتدربون الداخليون والدعم المقدم من خارج الميزانية، تأثيراً إيجابياً على قدرة استعراضات الوحدة ونوعيتها. وكما في السنوات السابقة، أسهم المتدربون الداخليون إسهاماً قيماً في عمل أفرقة المشاريع، وحصلوا بدورهم على تجربة إيجابية من تدريبهم الداخلي في الوحدة.

٩ - وقدمت الولايات المتحدة أحد الموظفين الفنيين المبتدئين في عام ٢٠١٨، وستقدم ألمانيا متدرباً واحداً في أوائل عام ٢٠١٩. وسيكون من المهم استقبال موظفين فنيين مبتدئين من بلدان الجنوب لتعزيز التنوع وتبادل المعارف في الوحدة. وتشجّع الدول الأعضاء التي تدعم برامج الموظفين الفنيين المبتدئين والمتدربين الداخليين من الجنوب على دعم هذا الهدف للوحدة.

١٠ - وكانت الموارد الخارجة عن الميزانية الواردة في عام ٢٠١٧ من حكومة سويسرا (٧٥ ٠٠٠ دولار) ومن اليونيسيف (٥٠ ٠٠٠ دولار) مفيدة في دعم إجراء استعراضات معقدة في برنامج عمل عام ٢٠١٨، كانت تتطلب القيام بزيارات قطرية والاستعانة بخبراء خارجيين.

١١ - وفي عام ٢٠١٨، نُقلت خدمات استضافة وتعهد نظام التتبع الشبكي والموقع الشبكي للوحدة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتقدر الوحدة الدعم الذي تلقت من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حق التقدير. وهناك خطط لتحسين وتعزيز وظائف نظام التتبع في عام ٢٠١٩. وستتيح تلك التحسينات آلية لتقديم المساعدة في التحقق من التنفيذ المبلغ عنه ذاتياً وتوفير وظائف تيسر التحليل الكمي والنوعي لتأثير توصيات الوحدة. وستُدخَل تحسينات وتغييرات أيضاً على الموقع الشبكي للوحدة من أجل تحسين فائدة المعلومات وعرضها.

## ألف - التواصل مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى

١٢ - عقد الاجتماع الثلاثي السنوي الحادي والعشرون لمجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتحضيراً لهذا الاجتماع، تبادلت الكيانات الثلاثة خطط عملها للسنة القادمة. وقدّم كل كيان بدوره إلى الاجتماع إحاطة بشأن مشروع برنامج عمله ومجالات تركيزه لعام ٢٠١٩. وقدمت الكيانات أيضاً بعض الأفكار عن تجاربها في عام ٢٠١٨ ونوهت بالتعاون والتفاعل على مستوى العمل خلال هذا العام.

١٣ - وكما جرت العادة، حُصِّص جزء كبير من الاجتماع للهدف الرئيسي، الذي تمثل في تعزيز التعاون وتفاذي التداخل والازدواجية وزيادة التأزر في تسيير أعمال الرقابة إلى أقصى حد ممكن. وفي المناقشة التي جرت بشأن فرص التعاون والتشارك فيما بين الكيانات، برزت ثلاثة مجالات بوصفها موضع

اهتمام مشترك لأعضاء الهيئة الثلاثية وهي: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ وتفويض السلطة.

١٤ - واستنادا إلى خطط العمل، يمكن تعميق التعاون من خلال التفاعل بشأن المواضيع المعنية التي حددت باعتبارها مواضيع مشتركة. وأتفق في الاجتماع على وجوب استمرار التفاعل والتعاون على مستوى العمل بين الأفرقة المعنية بإجراء الاستعراضات في الكيانات الثلاثة لأن ذلك أكثر فعالية.

١٥ - ولا تزال أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين شريكا قيما في تيسير تجهيز تقارير الوحدة على نطاق المنظومة في المواعيد المحددة وتوحيد التعليقات المقدمة من المنظمات المشاركة وفي تقديم بيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة لاستعراضات الوحدة. وتقدر الوحدة الجهود التي تبذلها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والدعم الذي تقدمه لها.

١٦ - وسيطلب برنامج عمل الوحدة المزيد من التعاون مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، لا سيما اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التي أنشأت فرقة عمل متعددة الوظائف معنية بإدارة المخاطر، وهي موضوع ستستعرضه وحدة التفتيش المركزية في عام ٢٠١٩.

١٧ - وواصلت الوحدة المشاركة بصفة مراقب في الاجتماع السنوي لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة، وفي اجتماع ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة وفي أسبوع التقييم لعام ٢٠١٨ الذي نظمته فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

## باء - التقارير الصادرة في عام ٢٠١٨

١٨ - في عام ٢٠١٨، أُنجزت الوحدة ستة تقارير على نطاق المنظومة وتقريراً يتناول منظمة واحدة. ومعاً، تناولت هذه التقرير المواضيع التالية: استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة؛ والتقرير المرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)؛ واستعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ واستعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وفرص تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري عن طريق تعزيز التعاون بين الوكالات؛ وتحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات في منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز استيعاب البحوث المتعلقة بالسياسات لخدمة خطة عام ٢٠٣٠.

موجزات الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير الصادرة في عام ٢٠١٨

استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/1) و (JIU/REP/2018/1/Corr.1)

١٩ - يقدم التقرير توصيات وإطارا مرجعيا لفرص التدريب الداخلي الشاملة للجميع لتتطوّر فيه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجالس إدارتها ورؤساؤها التنفيذيون. ويتواءم مضمون هذه التوصيات مع الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالموارد البشرية والأولويات الواردة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (A/73/372/Add.1)، الفقرة ٩٤). ورحبت الجمعية العامة في الفقرة ٣٥ من قرارها ٢٦٣/٧١ ببرنامج التدريب الداخلي

للأمم المتحدة وطلبت إلى الأمين العام كفالة إسهام هذا البرنامج في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وتجربة تعلم المشاركين. ومن المتوقع أن يساهم تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير والنظر في الإطار المرجعي للتدريب الداخلي الشامل في تيسير تحقيق تلك الأهداف.

٢٠ - ويستعرض التقرير السياسات والممارسات التي تتبعها برامج التدريب الداخلي في مجموعة متنوعة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفي عدة منظمات دولية تمثل كيانات مناسبة للمقارنة (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي). ويجدد أيضا الفرص المتاحة لتحسين استخدام برامج التدريب الداخلي وإمكاناتها. ويتسم بنفس القدر من الأهمية عرض التقرير لحالة التقدم التي أحرزتها المنظمات والتحديات التي تواجهها في جهودها الرامية إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام برامج التدريب الداخلي وفي ضمان الشمول بتوفير فرص متساوية لجميع الفئتين الشباب ذوي المواهب، مع مراعاة التوازن الجنساني والجغرافي.

٢١ - ويتضمن التقرير سبع توصيات ترمي إلى تعزيز الاتساق والفعالية والمساءلة في إدارة واستخدام برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة. ورغم أن بعض التوصيات الواردة في التقرير قد تؤدي إلى آثار من حيث التكاليف، يجب النظر إلى التكاليف المحتملة في سياق التعرض لمخاطر الإضرار بالسمعة.

٢٢ - ومن العناصر الرئيسية في التقرير إطار مرجعي للممارسات الجيدة في برامج التدريب الداخلي، يقسم إلى أربعة فروع، تتناول ما يلي: (أ) عملية تقديم الطلبات؛ و (ب) فترة التدريب الداخلي؛ و (ج) إنجاز التدريب الداخلي؛ و (د) موازنة برامج التدريب الداخلي مع قيم الأمم المتحدة. وحددت النقاط المرجعية على أساس المعلومات التي جمعت خلال الاستعراض، مع اقتراح ممارسات جيدة وتدابير لتعزيز برامج التدريب الداخلي الشاملة للجميع والمنصفة، باعتبارها أداة لإدارة مجمع المواهب ووسيلة لتعزيز تمكين الشباب واستعادة شباب تكوين الأمانة العامة.

**التقرير المرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3) (JIU/REP/2018/2)**

٢٣ - أُجري الاستعراض بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٧١ و ٢٣٧/٧٢ أن تستعرض الوحدة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الاثني عشرة الواردة في تقريرها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3). ومنذ عام ٢٠١١، أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ تلك التوصيات. وقدم إطار سياساتي وتعريف تنفيذية على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأنشأت غالبية كيانات الأمم المتحدة المشمولة بالاستعراض في مقارها وحدات أو جهات تنسيق مخصصة لهذا التعاون. ونفذت تدابير تهدف إلى تحسين الاتساق والتنسيق والإبلاغ فيما يتعلق بذلك التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد حقق ما يقرب من نصف الكيانات المشمولة بالاستعراض الهدف المتعلق بالمخصصات المستهدفة من موارد الميزانية الأساسية والموارد الخارجة عن الميزانية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ومع ذلك، شكل نقص الموارد عائقا رئيسيا أمام مواصلة تعزيز الدعم المقدم إلى هذا التعاون.

٢٤ - وجرى استعراض إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وحافطة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وجرى إعداد وتنفيذ الإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة من عام

٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. وينبغي إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل تحسين أداء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أيضا تحسين النظام الداخلي للجنة وطابعها الشامل وترتيبات عملها. وتُنذت تدابير تهدف إلى مواصلة تعزيز المكتب. ويمكن ترشيح التقارير التي يعدها المكتب بغرض تقديمها إلى الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل زيادة تعزيز كفاءة المكتب.

٢٥ - وحاز الدور القيادي والتنسيقي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة على تقدير أغلب المشاركين في الإجابة على استبيان وحدة التفتيش المشتركة في إطار الاستعراض. وقُدمت مقترحات بشأن تعزيز مجالين، هما تعبئة الموارد وتبادل المعارف. ويوسع المكتب تقديم المزيد من الدعم والتوجيه في تعبئة الأموال ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد. ويمكن أن يقدم أيضا معلومات مستكملة أكثر انظاما وأحسن توقيتا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك معلومات عن فرص التمويل وإقامة الشراكات وتبادل أكثر منهجية للخبرات.

### استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (JIU/REP/2018/3)

٢٦ - يمثل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كيانا فريدا في منظومة الأمم المتحدة يضطلع بدور الذراع التنفيذية للمنظومة من خلال دعم بناء السلام والمشاريع الإنسانية والإنمائية. ويتمثل الهدف الرئيسي لاستعراض عام ٢٠١٨ في تقديم استعراض مستقل للأطر التنظيمية والممارسات ذات الصلة المتبعة في تنظيم المنظمة وإدارتها وفي تحديد فرص التحسين. وقد روعيت السمات المميزة للمكتب، ولا سيما طابعه المتعلق بالتمويل الذاتي وولايته المتعلقة بتقديم الخدمات. وأكد التقرير الثقافة المحددة للمنظمة وما تتمتع به من مستوى مرونة مرتفع وتوجه قوي وناجح في مجال الأعمال.

٢٧ - ونتيجة للتقييم الإيجابي عموما للتنظيم والإدارة في المنظمة، حدد الاستعراض بعض المجالات التي ارتقي أن من الضروري العمل على تعزيز النزاهة والمساءلة فيها. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت ثلاث توصيات رسمية، وجهت اثنتان منها إلى الدول الأعضاء من خلال المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وواحدة إلى المدير التنفيذي.

٢٨ - وتضطلع لجان الرقابة المستقلة بدور حاسم في مساعدة كل من الهيئات الإدارية والرؤساء التنفيذيين في تعزيز الرقابة وفي ضمان استقلال وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات وفعاليتها. وأوصى الاستعراض بأن تُنقح اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للمكتب لاعتمادها بغية مواءمتها مع احتياجات الممارسات الرائدة والحكم الرشيد، ولا سيما فيما يتعلق بولاية اللجنة واستقلالها وتشكيلها وإجراءات تعيين أعضائها.

٢٩ - وبالنظر إلى حجم ارتباطات المكتب، حيث بلغ مجموع قيمة المشاريع المنفذة ١,٨٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧، تمثلت إحدى التوصيات بأن تواصل الدول الأعضاء الاهتمام بالاعتمادات المخصصة للطوارئ وبأن تراجع حالة الاحتياطي التشغيلي على فترات منتظمة، بما يشمل حده الأدنى. وكانت التوصية الداعية إلى تعزيز إطار الأخلاقيات، ولا سيما عن طريق إنشاء وظيفة موظف معني

بالأخلاقيات على أساس التفريغ برتبة رفيعة المستوى، محل ترحيب من الإدارة التنفيذية للمكتب التي بدأت، كخطوة أولى، عملية الاستقدام لشغل هذه الوظيفة.

٣٠ - ويتضمن التقرير أيضا سلسلة من التوصيات غير الرسمية التي تمثل مقترحات للتحسين، في مجالات من قبيل الرقابة، والإدارة التنفيذية، وإدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما، في البند ٩ من قراره ٢٣/٢٠١٨، برد المكتب على استعراض وحدة التفتيش المشتركة (DP/OPS/2018/6).

### استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/4)

٣٢ - أجري الاستعراض بناء على مقترح من اليونسكو لتقييم السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات لضمان حصول المبلغين عن المخالفات على المستويات الكافية من الحماية. وتزامن المقترح مع عدة حالات بارزة قام فيها مبلغون عن المخالفات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بإعلان مخالفات على الملأ لأسباب متنوعة في السنوات الأخيرة. ويتضمن التقرير تقييما لسياسات وعمليات وإجراءات الحماية من الانتقام وتنفيذها في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعددها ثمانية وعشرون مؤسسة. ويتضمن التقرير ١١ توصية، منها توصيتان موجهتان إلى الهيئات التشريعية و ٩ توصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين.

٣٣ - وخلص الاستعراض إلى أن السياسات القائمة بشأن الحماية من الانتقام، وعددها ٢٣ سياسية تشمل ٢٨ منظمة مشاركة، لا تتضمن أي سياسة تلي بالكامل جميع متطلبات معايير أفضل الممارسات المتعلقة بتلك السياسات. وكانت هناك أوجه قصور في استقلال الوظائف الرئيسية - رئيس مكتب الرقابة ومكتب الأخلاقيات وأمين المظالم - التي تدعم تنفيذ سياسات الحماية من الانتقام، بما في ذلك عدم وجود حدود زمنية لشغل المناصب، وازدواجية أداء الوظائف المستقلة وعدم تقديم تقارير سنوية مباشرة إلى الهيئات الإدارية. وقد أعيدت عملية الإبلاغ عن حالات سوء السلوك/المخالفات والشكاوى المتعلقة بالانتقام والتعامل معها بسبب تضارب البيانات وعدم استقرار آليات الإبلاغ والتأخير على مختلف المستويات وغياب المعايير في التعامل مع الحالات. وبناء على ذلك، كشفت نتائج دراسة استقصائية أجريت مع نحو ١٦ ٠٠٠ مشارك بشأن هذا الموضوع عن انخفاض مستويات الرضا عن التعامل مع الحالات وعن نقص كبير في الإبلاغ بسبب مجموعة من المخاوف الشخصية والمخاطر وانعدام الثقة في النظم والوظائف والعمليات.

٣٤ - وللمعالجة أوجه القصور المذكورة، يوصي التقرير بأن تضمن الهيئات التشريعية وضع سياسات وإجراءات بحلول عام ٢٠٢٠ للقيام على وجه التحديد بمعالجة الادعاءات الموجهة ضد الرؤساء التنفيذيين؛ وأن تتمتع الوظائف التي تضطلع بدور رئيسي في حالات سوء السلوك/المخالفات والانتقام بالاستقلال المناسب؛ وأن تبلغ تلك الوظائف بانتظام عن أنشطتها إلى الهيئة التشريعية. وتوجه الدعوة إلى الرؤساء التنفيذيين لأداء جملة مهام منها ضمان التدريب الموجه للمديرين على هذا الموضوع؛ وتقيح سياسات الحماية من الانتقام بما يتماشى مع أفضل الممارسات؛ وكفالة إقامة قنوات للإبلاغ، وآليات لتقديم الطعون، وإجراءات تشغيلية موحدة تتسم بالوضوح للتعامل مع حالات سوء السلوك والانتقام.

٣٥ - وسيعرض التقرير على الجمعية العامة في عام ٢٠١٩ بعد تلقي تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير.

### فرص تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري عن طريق تعزيز التعاون بين الوكالات (JIU/REP/2018/5)

٣٦ - خلص الاستعراض إلى إمكانية تحقيق أوجه كفاءة كبيرة من خلال التعاون بين الوكالات في تقديم خدمات الدعم الإداري. وأشار إلى أن الممارسة الحالية المتمثلة في الهياكل الإدارية المتوازية، ولا سيما على الصعيد القطري، باهظة التكلفة بشكل غير مبرر. وعلى الرغم من صدور تكليف منذ فترة طويلة بتوحيد خدمات الدعم على الصعيد القطري، كان مستوى الإنجاز الفعلي متواضعا.

٣٧ - وبسبب الثغرات الحالية في البيانات، لم يكن من الممكن الخروج بتوقعات دقيقة بتحقيق وفورات من العمليات المشتركة لتسيير الأعمال. ومع ذلك، أفاد التقييم بأن حجم الفرصة كبير للغاية وجدير بالسعي إلى تحقيقه - في حدود ١٠ إلى ١٥ في المائة من معدل الإنفاق الحالي، أي حوالي ٣٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار. وأكد التقرير أنه ينبغي عدم التقليل من شأن الطابع المعقد للنهوض بالعمليات المشتركة لتسيير الأعمال. وبناء على ذلك، على الرغم من أن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة يمكن أن تكون كبيرة، فإن تحقيقها يستلزم استدامة الجهد والوقت والاستثمار.

٣٨ - ولم تحقق مبادرات مثل مبادرة "توحيد الأداء" واستراتيجية عمليات تسيير الأعمال النتائج المرجوة فيما يتعلق بالعمليات المشتركة لتسيير الأعمال حتى الآن. وعلى الرغم من الإشارة في بعض الأحيان إلى هانوي، وبرازيليا، وكابو فيردي، وكوبنهاغن باسم "المراكز المتكاملة لتقديم الخدمات على الصعيد القطري"، لم يقدم أي منها نموذجا جاهزا لتوحيد عمليات تسيير الأعمال المشتركة. وظل المكتب المشترك في كابو فيردي المكتب المشترك الوحيد، على الرغم من أن الهدف منه كان يشمل في إنشاء ٢٠ مكتبا أخرى. وقدم هذا المكتب نهجا يمكن أن يكون مناسباً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تنفذ برامج صغيرة الحجم.

٣٩ - وخلص الاستعراض إلى أن الحواجز البيروقراطية لا تزال تعيق التعاون، وأن الاعتراف المتبادل بالسياسات والإجراءات الخاصة بكل فريق لم يصل بعد إلى مستوى النضج، وأن الآليات المشتركة بين الوكالات الرامية إلى دعم العمليات المشتركة لتسيير الأعمال بحاجة إلى المراجعة وأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية غير قادرة على إحراز تقدم بنفس الوتيرة. وأوصى بأن تتخذ تدابير للتغلب على الحواجز البيروقراطية من خلال ترتيبات الاستضافة، وأن يطبق نموذج المكتب المشترك على نطاق أوسع، وأن يطبق الاعتراف المتبادل كوسيلة لتوحيد القدرات. ولما كانت خمس منظمات تستأثر بأكثر من ٧٥ في المئة من الموظفين الإداريين والنفقات على الصعيد القطري، أوصى الاستعراض بتكليفها بقيادة وضع الترتيبات الموحدة.

٤٠ - وأوصى الاستعراض بإنشاء مجلس أو منتدى للخدمات المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لوضع دراسة الجدوى الخاصة بالخدمات المشتركة على الصعيد العالمي والتصميم التنفيذي لها. وشدد الاستعراض أيضا على ضرورة تحديد الموارد المخصصة لوظائف الدعم الإداري، بصرف النظر عن مصدر التمويل، من أجل توضيح الطريقة التي يتعين تعريف الكفاءة بها، ووضع مؤشرات أداء للمضي قدما في عملية التحسين ونشر بيانات الأداء على النطاق العام.



## تعزير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/6)

٤١ - أُجري الاستعراض بناء على مقترح مقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تقييم الحالة الراهنة لإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات في منظومة الأمم المتحدة. وجاء المقترح في وقت مناسب، بالنظر إلى الحجم الكبير من الاجتماعات التي تنظمها كيانات منظومة الأمم المتحدة والحاجة إلى ضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يشكلون حوالي ١٥ في المائة من سكان العالم، من المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرارات العامة. ويحدد التقرير العقبات والعوائق وكذلك الممارسات الجيدة الرامية إلى تعزير إمكانية الوصول، ويتضمن توصيات قابلة للتنفيذ من أجل تحسين الوضع الحالي. وهو يتضمن ١٠ توصيات، إحداها موجهة إلى الهيئات التشريعية و ٩ توصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم ١٩ توصية غير رسمية مزيداً من المقترحات لإجراء تحسينات.

٤٢ - وخلص الاستعراض إلى أن الولايات التشريعية المعنية بمعالجة إمكانية الوصول غير موجودة في معظم الوكالات المتخصصة، وأن ثلاثة كيانات فقط لديها سياسة رسمية مكرسة بشأن إمكانية الوصول وأنه لا تستخدم أي معايير دولية بشأن إمكانية الوصول على نطاق المنظومة. ومع ذلك، فقد أعدت عدة منظمات مبادئ توجيهية إرشادية بشأن إمكانية الوصول يمكن استخدامها في وضع السياسات والمعايير. وتجسد ذلك في عدم قيام معظم المنظمات بتوفير الكثير من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية وغير ذلك من الخدمات التي تجعل الوصول إلى الاجتماعات والمؤتمرات أيسر. وأشار في الاستعراض إلى أن المكاتب الميدانية تتأخر بدرجة كبيرة عن نظيراتها في المقر الرئيسي في مجال توفير الخدمات التي يمكن الوصول إليها في حين لا ترصد الأحكام المتعلقة بتوفير الخدمات التي يمكن الوصول إليها في المواقع الخارجية بصورة كافية.

٤٣ - ولمعالجة أوجه القصور هذه، أوجز الاستعراض التدابير التي شملت ما يلي: إنشاء جهات اتصال معنية بإمكانية الوصول؛ ووضع إجراءات تشغيل موحدة للأنشطة التنفيذية المتصلة بإمكانية الوصول؛ وإجراء دراسة أفضل للتكاليف ذات الصلة بإمكانية الوصول؛ والنشر المسبق للمعلومات المتعلقة بالاجتماعات وجمع تعليقات عن رضا المستخدمين؛ وإنشاء مراكز لإمكانية الوصول والاستفادة منها؛ وتعزيز استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإجراء تقييمات لإمكانية الوصول؛ وإدماج اعتبارات إمكانية الوصول في عمليات الشراء؛ وزيادة استخدام آليات التنسيق المشتركة فيما بين الوكالات وداخلها من أجل تبادل الممارسات الجيدة؛ وضمان تدريب الموظفين على مسائل مراعاة الإعاقة وإمكانية الوصول؛ وإدماج المسائل المتصلة بإمكانية الوصول في الدراسات الاستقصائية للموظفين؛ وتحسين جمع البيانات ووضع مؤشرات أداء رئيسية بشأن مسائل إمكانية الوصول؛ وضمان تقديم تقارير دورية عن حالة إمكانية الوصول إلى الهيئات التشريعية وإعطاء دور هيئات الرقابة في رصد حالة إمكانية الوصول وتقييمها؛ وتعميم إدماج مسائل الإعاقة وإمكانية الوصول في أعمال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - وستعرض استنتاجات الاستعراض على الجمعية العامة في عام ٢٠١٩، بعد تلقي تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير.

تعزيز استيعاب البحوث المتعلقة بالسياسات لخدمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠  
(JIU/REP/2018/7)

٤٥ - يهدف الاستعراض إلى الاعتراف بدور البحوث المتعلقة بالسياسات باعتبارها رصيذا فريدا لمنظومة الأمم المتحدة وإبراز دورها في صنع القرار. ويقترح التقرير الختامي السبل الكفيلة بجعل إنتاج البحوث واستيعابها أكثر كفاءة وشفافية. وهو يمثل أول استعراض من نوعه على نطاق المنظومة بشأن استيعاب البحوث المتعلقة بالسياسات. ويقدم التقرير أدلة على السياسات والآليات المؤسسية القائمة، وأوجه القصور والممارسات الجيدة، ويحدد السبل المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل إنتاج البحوث واستخدامها على نحو أكثر فعالية. وتوضح دراسة إفرادية عن الهجرة أهمية البحوث المتعددة التخصصات والتعاونية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٦ - ويبحث الاستعراض أوجه التقارب بين كل من العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت، خلال كامل دورة البحوث، في جودة المنتجات النهائية وملاءمتها، وفي تحسين العلاقة بين موردي البحوث ومستخدميها.

٤٧ - وتحديد وتوثيق كيفية قيام المؤسسات بإنتاج بحوث السياسات داخليا هو مجال الاهتمام الأول. وأظهر الاستعراض تفاوتات كبيرة في طريقة فهم المنظمات للأنشطة البحثية وتفعيلها. ومن بين أمور أخرى، خلص الاستعراض إلى أن ضمان جودة بحوث السياسات واستيعابها غير متسق دائما في جميع المؤسسات أو مدمج في الرؤية الإستراتيجية التنظيمية. وليس هناك ما يكفي من الوضوح فيما يتعلق بتصنيف مختلف المنتجات البحثية وأطر الرصد المناسبة لتتبع استخدامها وأهميتها.

٤٨ - ويتمثل مجال الاهتمام الآخر في الاستخدام الفعلي من جانب منظومة الأمم المتحدة للبحوث المنتجة خارجيا، من قبل الجامعات والكيانات البحثية الأخرى. وبالتشاور مع الشبكات الأكاديمية الرئيسية، يقدم التقرير أفكارا ورؤى متعمقة غير اعتيادية بشأن التحديات القائمة والحلول الممكنة من وجهات نظر مستقلة.

٤٩ - وأوصى الاستعراض بإجراءات من المتوقع أن تعزز القدرات من أجل استيعاب البحوث من خلال زيادة تعزيز الفرص على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالبحوث التعاونية فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة من جهة، والاستفادة على أفضل وجه من موارد المعرفة الخارجية وبناء شراكات أو تعزيزها مع الأوساط الأكاديمية والبحثية، من جهة أخرى. ويتضمن التقرير ١٢ توصية، كما يلي: توصية موجهة إلى الجمعية العامة؛ وتوصية موجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ و ٣ توصيات موجهة إلى الأمين العام؛ و ٧ توصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

## جيم - التحقيقات

٥٠ - فيما يتعلق بالتحقيقات، تركز وحدة التفتيش المشتركة على الانتهاكات المزعومة للمنظمة والقواعد وغيرها من الإجراءات القائمة التي يرتكبها الرؤساء التنفيذيون، ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية، والمسؤولون في المنظمات الأخرى من غير الموظفين، وبصورة استثنائية، موظفو المنظمات التي لا توجد لديها قدرات داخلية على إجراء تحقيقات.

٥١ - وفي عام ٢٠١٨، تلقت الوحدة عددا من الشكاوى، بما في ذلك شكوى من أحد كيانات الأمم المتحدة في جنيف، تقع خارج نطاق ولاية الوحدة وسلطتها في مجال التحقيقات. أما الادعاءات

الأخرى التي أبلغت بها الوحدة فتتعلق بالإدارة العليا لإحدى المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. ولم تخضع تلك الشكاوى لمزيد من التقييم، حيث أحيلت إلى الهيئة المختصة في المنظمة المعنية. ومع ذلك، تستمر الوحدة في تقييم الإجراءات المتخذة.

## دال - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها

### نظام التتبع على الإنترنت

٥٢ - نظام التتبع على الإنترنت هو تطبيق أساسي تستخدمه الوحدة والمنظمات المشاركة بوصفه أداة إلكترونية لرصد حالة التوصيات وتحديثها، وكذلك لأغراض الإبلاغ والتحليل الإحصائي لقبول التوصيات وتنفيذها.

٥٣ - وأنجز بنجاح في عام ٢٠١٨ الاتفاق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في شكل اتفاق خاص بمستوى الخدمات لتوفير خدمات الاستضافة والصيانة لنظام التتبع على الإنترنت الخاص بالوحدة ونقله من مقدم الخدمات السابق.

٥٤ - ويقوم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتطوير وظائف جديدة لنظام التتبع على الإنترنت طلبتها الوحدة. ومن المتوقع أن ينفذ الإصدار الجديد من البرنامج الذي يوفر وظائف إضافية في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

### عدد التوصيات

٥٥ - يشير الجدول أدناه إلى زيادة في متوسط عدد التوصيات حسب التقرير والمذكرة والرسالة الموجهة إلى الإدارة من ٦,٤ في عام ٢٠١٢ إلى ٧,٤ في عام ٢٠١٨.

## عدد التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، ٢٠١٢-٢٠١٨

المجموع للفترة	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة							
المتعلقة بالمنظمة ككل والمتعلقة بعدة منظمات	٦	٩	١١	٥	٧	٥	١٣
المتعلقة بفرادى المنظمات	١	٢	٢٥	٦	٣	٢	٤
المجموع، التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة	٧	١١	٣٦	١١	١٠	٧	١٧
التوصيات							
المتعلقة بالمنظمة ككل والمتعلقة بعدة منظمات	٤٩	٥٦	٧٤	٣٣	٦١	٢٨	٦٥
المتعلقة بفرادى المنظمات	٣	٢٠	٢٦	١٦	١٦	٦	٤٤
مجموع التوصيات	٥٢	٧٦	١٠٠	٤٩	٧٧	٣٤	١٠٩
متوسط عدد التوصيات بحسب الناتج	٤,٧	٩,٦	٨,٢	٥,٤	٧,٧	٩,٤	٤,٦

المصدر: نظام التتبع عبر الإنترنت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

### معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظومة ككل وفرادى المنظمات

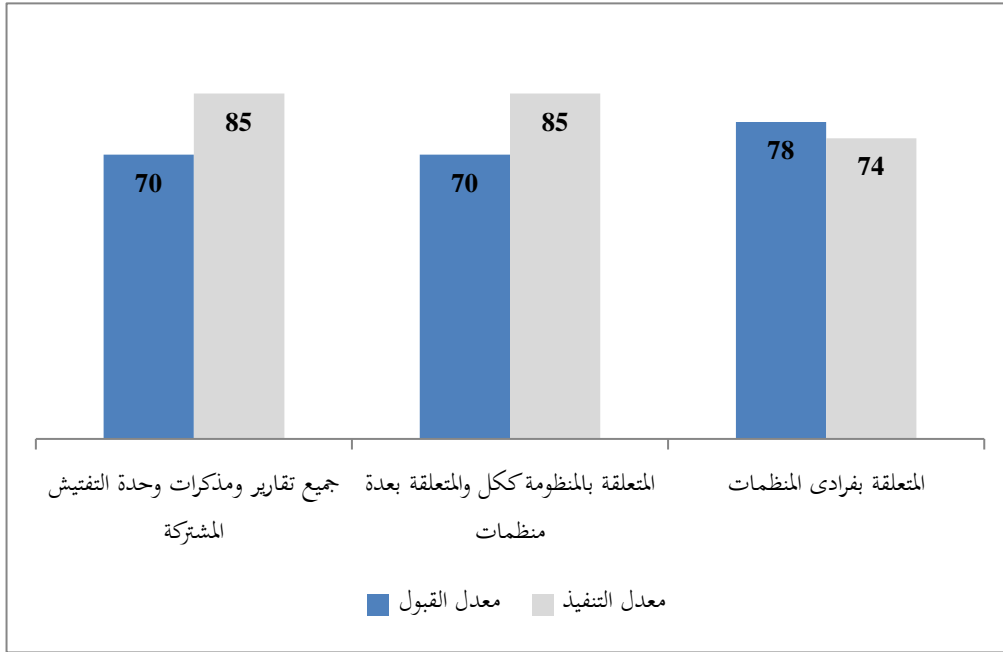
٥٦ - بلغ متوسط معدل قبول التوصيات الصادرة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧ ما قدره ٧٨ في المائة فيما يتعلق بالتقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات، و ٧٠ في المائة فيما يتعلق بالتقارير على نطاق المنظومة (انظر الشكل أدناه)<sup>(١)</sup>. وخلال الفترة نفسها، بلغ معدل تنفيذ التوصيات المقبولة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات ما قدره ٧٤ في المائة، و ٨٥ في المائة فيما يتعلق بالتقارير على نطاق المنظومة.

٥٧ - وتمثل أحد العوامل المؤثرة في معدل التنفيذ في حدوث معدلات تنفيذ منخفضة جداً في ٣ استعراضات من أصل ١٥ استعراضاً للتنظيم والإدارة في ففرادى المنظمات خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧. وتبني الوحدة على المنظمات لما اتخذته من إجراءات من أجل تنفيذ توصياتها (انظر المرفق الثاني، الذي يبين إجمالي معدلات القبول والتنفيذ من جانب المنظمات المشاركة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧).

الشكل

متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة (٢٠١٠-٢٠١٧)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع عبر الانترنت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لم يكن كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة السياحة العالمية قد قدم أي مدخلات عن عام ٢٠١٧.

## الفصل الثاني

### التوقعات لعام ٢٠١٩

٥٨ - تركز وحدة التفتيش المشتركة على تحسين الفعالية التنظيمية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، والتعلم من الممارسات الجيدة، والتنسيق والكفاءة من أجل مساعدة المنظمات على الاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥ من نظامها الأساسي. وتتزايد الحاجة إلى هذا الدعم من جانب الرقابة الخارجية المستقلة، في بيئة إصلاح تتطلب المساءلة عن استخدام الموارد بفعالية وكفاءة، والنزاهة والتعلم والتغيرات في الثقافة وأنماط التشغيل من أجل تعزيز الفعالية والأثر. وستواصل الوحدة الاستجابة لهذا الطلب في عام ٢٠١٩، والتأكد من أن برنامج العمل سينجز في الوقت المناسب وعلى مستوى عالٍ من الجودة.

٥٩ - وسوف تستكمل في عام ٢٠١٩ ثمانية مشاريع بدأت في عام ٢٠١٨. وتكمل ثمانية مشاريع أخرى برنامج العمل لعام ٢٠١٩. ورغم أن ستة من المشاريع الثمانية في برنامج عمل عام ٢٠١٩ تشمل استعراضات على نطاق المنظومة، أضافت الوحدة استعراضين للإدارة والتنظيم لضمان استمرار استعراض فرادى المنظمات كميزة بارزة في برنامج عملها.

٦٠ - ويغطي الإطار الاستراتيجي الحالي لوحدة التفتيش المشتركة الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩. ويتمثل أحد الأنشطة الهامة للوحدة في عام ٢٠١٩ في وضع إطار استراتيجي لاحق للسنوات العشر القادمة (٢٠٢٠-٢٠٢٩). ويوفر الإطار الاستراتيجي فرصة للوحدة من أجل تكرار تأكيد ولايتها الفريدة بصفتها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتفتيش والتقييم والتحقيق، وتحديد كيفية تنفيذ تلك الولاية في المستقبل. وستقوم الوحدة بتقييم إنجازاتها في ظل إطار العمل السابق وتطبيق الدروس المستفادة من أجل وضع إطار استراتيجي يأخذ في الاعتبار الالتزام على نطاق المنظومة بدعم خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات العالمية والإصلاحات التنظيمية وسائر التغيرات والتحديات. وسيقدم الإطار الاستراتيجي إلى الجمعية العامة في دورتها المستأنفة الرابعة والسبعين في إطار التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٩.

٦١ - وفي عام ٢٠١٩، ستقوم الوحدة بتحديث استراتيجية التوعية الخاصة بها من أجل تعزيز التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء والمنظمات المشاركة. وستشمل أنشطة التوعية زيادة التعاون مع قيادة المنظمات من أجل تبادل المعلومات بشأن التحديات الناشئة والمساهمة التي يمكن أن تقدمها الرقابة الخارجية المستقلة. وستشمل المشاركات تقديم عروض إلى وحدة التفتيش المشتركة من قبل رؤساء المنظمات والإدارات المدعويين.

٦٢ - وكررت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٧٢ التأكيد على دعوتها الموجهة إلى الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة من أجل النظر بصورة وافية في التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الوحدة ومناقشتها واتخاذ إجراءات ملموسة بشأنها في الوقت المناسب. وشجعت أيضا الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الأمين العام، على تحسين استجابتهم المنسقة للتوصيات الصادرة عن الوحدة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة إنشاء خط إبلاغ مباشر من جهة التنسيق بوحدة التفتيش المشتركة إلى الإدارة العليا. وستقوم الوحدة بمتابعة ورصد تنفيذ تلك الجوانب من القرار، وستبلغ عن التقدم المحرز في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩.

## الفصل الثالث

### برنامج العمل لعام ٢٠١٩

٦٣ - نظرت الوحدة، عند إعداد برنامج عملها خلال دورتها الشتوية ٢٠١٨-٢٠١٩، في مجموعة واسعة من المواضيع المنبثقة عن المشاورات التي أجرتها مع المنظمات المشاركة وهيئات الرقابة والتنسيق الأخرى. ويشمل برنامج العمل الذي اعتمده الوحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ستة مشاريع على نطاق المنظومة واستعراضين للتنظيم والإدارة (انظر المرفق الخامس).

٦٤ - وتتضمن خطة العمل لعام ٢٠١٩ ثمانية مشاريع جديدة (انظر الموجزات أدناه). وسيتألف عمل الوحدة من المشاريع المقررة لعام ٢٠١٩، فضلا عن العمل على إنجاز المشاريع الثمانية المرحلة من خطة العمل لعام ٢٠١٨.

### موجزات عن المشاريع المدرجة في برنامج العمل لعام ٢٠١٩

استعراض السياسات والممارسات المعاصرة في الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٦٥ - وُضع الإطار التشريعي والتنظيمي لاستعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من مقدمي الخدمات التجارية قبل عقدين تقريبا. ومنذ ذلك الوقت، تطورت المؤسسات والممارسات وازداد حجمها واتسع نطاقها بشكل كبير. وهذه التطورات، إلى جانب عدم صدور أي تقارير رقابية بشأن هذا الموضوع منذ أكثر من عقد، تجعل من المناسب استعراض الاحتياجات والممارسات المعاصرة في مجال الاستعانة بمصادر خارجية على نطاق المنظومة. وسيجري في هذا الاستعراض تقييم مدى ملاءمة السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية والحاجة إلى أي تعديلات ممكنة. وسيتناول الاستعراض أيضا امثال المنظمات المعايير التشريعية للاستعانة بمصادر خارجية، بما في ذلك الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة والسلامة والأمن، والحفاظ على الطابع الدولي للمنظمة، والحفاظ على سلامة الإجراءات والعمليات، وتجنب الآثار السلبية على الموظفين.

٦٦ - وسيقيّم الاستعراض ما تشمله الاستعانة بمصادر خارجية، والتعاريف المستخدمة وما يرتبط بالاعتماد على الموردين الخارجيين من مخاطر الإضرار بالسمعة. وهو سيهدف إلى تقييم مدى ضرورة إدخال أي تغييرات على الأطر التشريعية والتنظيمية في ضوء الإصلاحات الجارية لإدارة المنظمة والمنظومة الإنمائية، ومدى ملاءمة أطر الرقابة الداخلية وترتيبات الحوكمة المتعلقة بالأنشطة والخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية، والتنسيق بين الكيانات بشأن المسائل المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية، وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وسيستند الاستعراض إلى الأعمال التي أجرتها الكيانات الرقابية في هذا المجال ومدى تنفيذ المنظمات لتوصياتها، بما في ذلك الدراسات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة

JIU/REP/1997/5 و JIU/REP/2002/7.

## استعراض برامج تبادل الموظفين والتدابير المماثلة المتخذة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التنقل فيما بين الوكالات

٦٧ - تنص الأنظمة في منظومة الأمم المتحدة على تبادل الموظفين وأشكال التنقل الأخرى فيما بين الوكالات وتشجع على ذلك منذ فترة طويلة، شكليا على الأقل. وسيبحث هذا الاستعراض الحالة الراهنة لبرامج تبادل الموظفين وغيرها من أشكال التنقل فيما بين الوكالات واستخدامها، مع التمييز بين التدابير المحدودة زمنيا التي تشمل توقع عودة الموظفين وتلك التي لا تشمل هذا التوقع. وسيحاول الاستعراض تقييم ما إذا كانت الحاجة إلى مزيد من التعاون الأفقي في منظومة الأمم المتحدة دعما لخطة عام ٢٠٣٠ والتغييرات المتوخاة في تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدل على ازدياد حاجة المنظمات إلى الاستفادة، لفترات زمنية محددة، من المعارف والخبرات الفنية المتوفرة في المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو في منظمات أو مؤسسات أخرى ذات صلة.

٦٨ - وسيقيم الاستعراض مدى ملاءمة الترتيبات القائمة لتمكين هذه الاستفادة. وسيتناول أيضا الآليات القائمة لتمكين التنقل فيما بين الوكالات، من أي نوع كان، وما إذا كانت تلي احتياجات المنظمات من القوة العاملة وتطلعات الموظفين في مجال التطوير المهني على نحو كاف. ولدى القيام بذلك، ستستعرض الوحدة حالة تنفيذ التوصيات التي قدمتها في تقريرها لعام ٢٠١٠ عن تنقل الموظفين فيما بين الوكالات والتوازن بين العمل والحياة الخاصة في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2010/8)، الذي تناول المسائل المتصلة بالتنقل فيما بين الوكالات.

### تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة

٦٩ - أقرت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، منذ دورتها التاسعة والستين، بأن تعدد اللغات قيمة من قيم المنظمة الأساسية. وفي ضوء ذلك، تتخذ إجراءات في الأمانة العامة، بقيادة الأمين العام ومنسقة شؤون تعدد اللغات على نطاق الأمانة العامة، لضمان مراعاة هذه الضرورة في الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة. غير أن تلك الجهود لا تزال متفاوتة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ولم توت أكلها بعد في الأمانة العامة.

٧٠ - ويتخذ الأمين العام خطوات، عن طريق منسقة شؤون تعدد اللغات، نحو وضع إطار متسق للسياسات المتعلقة بتعدد اللغات. ففي القرار ٣٢٨/٧١ بشأن تعدد اللغات، دعت الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يدعم، من خلال دوره في مجلس الرؤساء التنفيذيين، وعن طريق وضع إطار متسق للسياسات، إذا اقتضى الأمر ذلك، اتباع نهج شامل ومنسق فيما يتعلق بتعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تعدد اللغات (JIU/REP/2011/4).

٧١ - وسيحدد الاستعراض الطريقة التي تجسدت بها ترقية تعدد اللغات إلى منزلة قيمة من قيم المنظمة الأساسية في عمليات كيانات الأمم المتحدة. وسيقدم أيضا توصيات لدعم تعميم مراعاة منظور تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، في سياق إعداد إطار متسق للسياسات المتعلقة بتعدد اللغات. وعلاوة على ذلك، ستتضمن الدراسة متابعة للتقريرين السابقين لوحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2002/11 و JIU/REP/2011/4) واستعراضا لترتيبات التوظيف وآليات التمويل الحالية المتعلقة بخدمات اللغات، وتحديد أفضل الممارسات والتوصية بالتدابير المناسبة لمعالجة المسائل المذكورة أعلاه

والمسائل المتصلة بها، مثل استخدام الموظفين، واستخدام التكنولوجيات الحديثة، وإمكانية الحصول على المعلومات، وتوزيع الوثائق، وتطوير الموقع الشبكي للأمم المتحدة من أجل تحقيق التكافؤ بين اللغات الرسمية، من بين أمور أخرى.

### السياسات والبرامج والأطر الرامية إلى دعم التعلم في منظومة الأمم المتحدة

٧٢ - ستجري وحدة التفتيش المشتركة استعراضا على نطاق منظومة الأمم المتحدة للسياسات والبرامج والأطر الرامية إلى دعم التعلم. وسيحاول الاستعراض تحديد الممارسات السليمة القائمة، وخاصة في استخدام منصات التعلم الإلكتروني وغيرها من مبادرات التدريب، التي يمكن أن تسهم في تعزيز بناء القدرات وملاءمة السياسات والبرامج التدريبية فيما يتعلق بالولايات المسندة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيُنظر في هذه الملاءمة من زاوية الأهمية الموضوعية ومن حيث الكفاءة في استخدام الموارد المخصصة للتعلم.

٧٣ - ولئن كان الاستعراض سيرمي إلى بحث السبل الكفيلة بتحسين إدارة سياسات وبرامج وأطر التعلم الخاصة بفرادى المؤسسات، سينصب التركيز بوجه خاص على استكشاف الفرص المتاحة للتنسيق والتعاون وتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة، فضلا عن أوجه التآزر الممكنة مع مختلف الجهات المقدمة لخدمات التعلم والتدريب وفيما بينها. وسيولى اهتمام خاص لدور التكنولوجيات الجديدة في مجال التعلم، من منظور مزدوج: استخدام التكنولوجيات من أجل التعلم، من جهة، والتعلم بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة، من جهة أخرى.

٧٤ - وبناء على استنتاجات التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة، سيقدم الاستعراض توصيات بهدف إدماج أنشطة التعلم واستيعاب البحوث المتعلقة بالسياسات بصورة متسقة في إطار استراتيجي أوسع نطاقا لإدارة المعارف في سياق خطة ٢٠٣٠.

### استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧٥ - أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٧٢، المرحلة الأولى من النهج الذي اقترحه الأمين العام لتجديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واحدة من اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، والغرض منها هو الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيجري استعراض التنظيم والإدارة في سياق عملية إعادة التنظيم الجارية الأوسع نطاقا. وهو سيتناول المساهمة المتوقعة من اللجنة، وتقاسم العمل بينها وبين الهيئات الإقليمية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومدى كفاية إجراءاتها التنظيمية والإدارية، وهيكلها الإداري والتنظيمي لتلبية التوقعات المتعلقة بتقديم الدعم الفعال لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسيتضمن الاستعراض أيضا متابعة للتوصيات المقدمة في الاستعراضات الأخرى التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أجري في عام ٢٠١٣ (JIU/NOTE/2013/2).



## المباني المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والمتطلبات المستقبلية

٧٦ - يجري التشديد على ضرورة إنشاء مباني مشتركة على الصعيد القطري منذ عقود في قرارات متلاحقة للجمعية العامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وفي الآونة الأخيرة، رحبت الجمعية في قرارها ٢٧٩/٧٢، أثناء نظرها في المقترحات بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتدابير التي اتخذها الأمين العام للتهوض بالعمليات المشتركة لتيسير الأعمال، عند الاقتضاء، بما في ذلك مكاتب الدعم الموحدة، وبما تضمنته من هدف يتمثل في الوصول بنسبة المباني المشتركة إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١، للتمكين من العمل المشترك وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والتآزر والاتساق. وأفاد الأمين العام أنه من بين نحو ٢٩٠٠ من مباني الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، لا تتجاوز نسبة المباني المشتركة استناداً إلى التعريف المطبق ١٦ في المائة<sup>(٢)</sup>.

٧٧ - ويراد من عمليات تسيير الأعمال المشتركة ما يلي: (أ) تحقيق وفورات كبيرة يمكن نقلها إلى البرامج؛ (ب) تحسين إدماج التكنولوجيات وتطبيق الممارسات الإدارية المتطورة؛ (ج) تحسين جودة الخدمات المقدمة من حيث رضا العملاء والامتثال لمقاييس وضوابط المخاطر؛ (د) السماح لكيانات الأمم المتحدة بالتركيز على ولاياتها ومهامها البرنامجية. ويمكن أن تؤدي المباني المشتركة إلى تحسين الكفاءة من حيث التكلفة من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية، والاستخدام الفعال للموارد المشتركة، وتعزيز الأمن، وإتاحة وجود موحد على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٧٨ - وستدرس الوحدة الدروس المستفادة من الخبرات السابقة في إيجاد مباني مشتركة وستستعرض الممارسات الحالية من أجل الاسترشاد بها في وضع استراتيجية واقعية لتلبية الاحتياجات المستقبلية.

## استعراض حالة تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٧٩ - إدارة المخاطر المؤسسية هي عملية منظمة ومتسقة ومستمرة على نطاق منظمة ما لتحديد وإدارة الفرص والمخاطر التي تؤثر في تحقيق أهداف المنظمات. وقد انقضى نحو عقد من الزمن منذ إدخال إدارة المخاطر المؤسسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد صارت أداة رئيسية للحوكمة الرشيدة والمساءلة بالنسبة لهيئات الإدارة والرؤساء التنفيذيين والإدارة التنفيذية.

٨٠ - وسيوفر الاستعراض تقييماً مستقلاً لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية من أجل متابعة التوصيات السابقة الصادرة عن الوحدة (JIU/REP/2010/4)؛ وتقييم مستوى إدماج إدارة المخاطر المؤسسية في استراتيجيات المنظمة وعملياتها ومدى اعتمادها أداة في صنع القرارات؛ واستعراض إطار حوكمة المخاطر الذي ينيط أدواراً ومسؤوليات واضحة لهيئات الإدارة والرؤساء التنفيذيين والإدارة التنفيذية، وكذلك الهيئات الرقابية، مثل لجنة الرقابة، ومراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين ووحدات التقييم، استناداً إلى نموذج خطوط الدفاع الثلاثة؛ وتحديد المعايير والممارسات السليمة داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف؛ وتحديد الدور الذي يمكن لإدارة المخاطر المؤسسية الاضطلاع به في التنفيذ الفعال والكفؤ لمبادرات الإصلاح الرئيسية وخطة عام ٢٠٣٠.

(٢) انظر [www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/4\\_%20Common%20business%20services%20and%20back-office%20functions.pdf](http://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/4_%20Common%20business%20services%20and%20back-office%20functions.pdf)

## استعراض التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٨١ - أنشئت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ١٩٥٠ بعد أن كانت قد تأسست باسم المنظمة الدولية للأرصاد الجوية في عام ١٨٧٣. والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، مكرّسة للتعاون والتنسيق الدوليين في ميدان الأرصاد الجوية (الطقس والمناخ)، والهيدرولوجيا والعلوم الجيوفيزيائية ذات الصلة. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدوائر الوطنية للأرصاد الجوية وشؤون المياه، تدعم المنظمة رصد البيئة وحمايتها. وتسهم المنظمة في صياغة السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

٨٢ - ويُشكّل التقرير جزءاً من سلسلة من عمليات استعراض التنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة التي تضطلع بها الوحدة دورياً. ويتمثل الهدف الرئيسي للاستعراض في تقديم تقييم شامل للأطر التنظيمية والممارسات ذات الصلة بشأن التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على نحو يسלט الضوء على مجالات الاهتمام، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين والتحديات الماثلة.

٨٣ - ويهدف الاستعراض إلى تحديد الفرص المتاحة لإجراء مزيد من التحسينات في مجالات مثل حوكمة المنظمة، وهيكلها التنظيمي وإدارتها التنفيذية، وتخطيطها الاستراتيجي، وإدارة مواردها المالية والبشرية، وإدارة وتكنولوجيا المعلومات، وآلياتها الرقابية. وقدمت وحدة التفتيش المشتركة، في أول استعراض تجريه للتنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ٢٠٠٧ (JIU/REP/2007/11)، ما مجموعه ٢٧ توصية، منها ١٣ توصية موجّهة إلى مجلس إدارة المنظمة و ١٤ توصية موجّهة إلى الإدارة التنفيذية. وسيؤخذ في الاعتبار حسب الاقتضاء كلٌّ من حالة تنفيذ تلك التوصيات واستمرار جدواها.

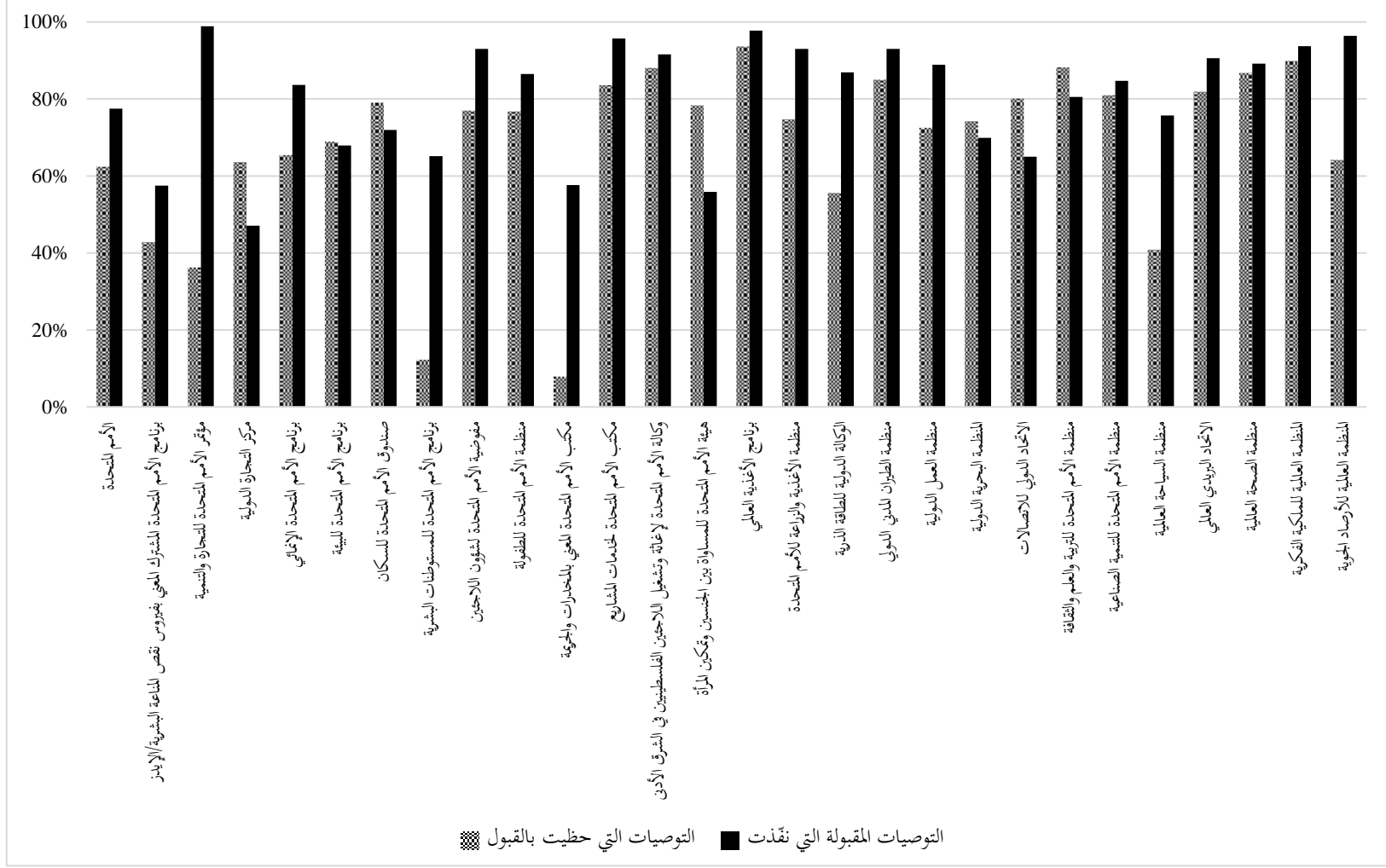
## حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٨ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

اسم المشروع	الرمز/تاريخ الإنجاز
استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2018/1
التقرير المحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)	و JIU/REP/2018/1/Corr.1
استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	JIU/REP/2018/2
استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2018/3
فرص تحسين الكفاءة والفعالية في خدمات الدعم الإداري عن طريق تعزيز التعاون بين الوكالات	JIU/REP/2018/4
تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2018/5
تعزيز استيعاب البحوث المتعلقة بالسياسات لخدمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	JIU/REP/2018/6
إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2018/7
إدارة التغيير المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة: الدروس المستفادة واستراتيجيات المستقبل	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٩
استعراض لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٩
استعراض إدماج الحد من مخاطر الكوارث في أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٩
استعراض خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٩
استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٩
استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٩
استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٩

## المرفق الثاني

### حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها للتوصيات المقبولة، ٢٠١٧-٢٠١٠

(بالنسبة المئوية)



## المرفق الثالث

## قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

المنظمة	النسبة المئوية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٥,٣
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٦,١
منظمة الطيران المدني الدولي	٦,٠
منظمة العمل الدولية	٨,١
المنظمة البحرية الدولية	٢,٠
الاتحاد الدولي للاتصالات	٥,٠
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	٢,٤
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٨,٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥,١٤
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٢,٢
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٨,٢
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣,٩
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٥,١٣
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٧,٠
الأمم المتحدة	١,١٥
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٩,١
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٧,٣
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٨,٠
منظمة السياحة العالمية	١,٠
الاتحاد البريدي العالمي	٢,٠
برنامج الأغذية العالمي	٨,١٣
منظمة الصحة العالمية	١,٧
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	٠,١
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٣,٠

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

ملاحظة: يشمل البند المتعلق بمنظمة الأمم المتحدة الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة. ولا يشمل المحاكم والبعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام.

## المرفق الرابع

### تكوين وحدة التفتيش المشتركة

١ - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٨ على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) (٢٠٢٢)

عائشة عفيفي (المغرب) (٢٠٢٠)

جان وسلي كازو (هايتي) (٢٠٢٢)

إيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية) (٢٠٢١)

بيترو دوميتريو (رومانيا) (٢٠٢٠)

خورخي ت. فلوريس كايخاس (هندوراس) (٢٠٢١)

كايكو كاميوكا (اليابان) (٢٠١٩)

جيريمياه كريم (كندا) (٢٠٢٠)

نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (٢٠٢٢)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (٢٠٢٢)

غونكه روشر (ألمانيا) (٢٠٢٠)

٢ - ووفقا للمادة ١٨ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا لها ونائبا للرئيس، انتخبت وحدة التفتيش المشتركة عضوي مكتبها لعام ٢٠١٩ على النحو التالي:

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا)، رئيسا

بيترو دوميتريو (رومانيا)، نائبا للرئيس

## المرفق الخامس

برنامج العمل لعام ٢٠١٩<sup>(أ)</sup>

النوع	رقم المشروع	العنوان
على نطاق المنظومة	A.443	استعراض السياسات والممارسات المعاصرة في مجال الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
على نطاق المنظومة	A.444	استعراض برامج تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
على نطاق المنظومة	A.445	تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة
على نطاق المنظومة	A.446	السياسات والبرامج والأطر الرامية إلى دعم التعلم في منظومة الأمم المتحدة
إفرادي	A.447	استعراض التنظيم والإدارة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
على نطاق المنظومة	A.448	المباني المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والمتطلبات المستقبلية
على نطاق المنظومة	A.449	استعراض حالة تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
إفرادي	A.450	استعراض التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

(أ) خاضع للتغيير خلال السنة.